



قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (دراسة تحليلية)

د/ سلطان حسن محمد الحالمي

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية العلوم الإدارية – جامعة إب - اليمن

المخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى شفافية القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تم اختيار عينة ممثلة تكونت من ٦٠ شركة من كل القطاعات المختلفة، اعتمدت الدراسة على محتوى فقرات منهجية Standard & Poor لقياس مستوى الشفافية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت عالي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح والشفافية، بورصة الكويت، منهجية.

ABSTRACT

This study aimed at assessing level of transparency of financial statements of the companies included in Kuwait exchange stock. The sample of the study was 60 companies selected purposefully among all various companies. The study relied upon items' content of Standard and Poor's methodology for assessing the level of transparency. The study concluded that the level of disclosure and transparency of the financial statements of the companies included in Kuwait stock was high.



مقدمة:

تعد الشركات التقارير المالية المرحلية والسنوية المعبرة عن المكانة المالية بغية تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين، ويتم التأكد من وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق العرض العادل للمعلومات المفيدة التي تساعد على اتخاذ القرارات وتقييم الأداء، ولذلك يجب العناية بجعل المعلومات المفصح عنها سهلة التفسير والفهم، والتأكد من انها قد أعدت وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية IFRS، ومعايير المحاسبة الدولية ISA وتمثل للقوانين النافذة في البلد. وبهذا الصدد حرصت الهيئات الدولية والمؤسسات المالية على تبني مشاريع جديدة للإسهام في تطوير وتحسين الشفافية والإفصاح، وحثت الشركات على الالتزام بها من خلال إيجاد القوانين التي تكفل التطبيق وتعاقب المخالفين، وهذا كله لتجنب الأسواق العالمية مشاكل جديدة في وقت لم تتخلص فيه بعض الاقتصاديات الكبرى حتى الآن من آثار الأزمات المالية السابقة، ومن المنظمات والهيئات التي اهتمت بتطوير آليات الإفصاح والشفافية: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

إن الهدف النهائي من تطوير الشفافية هو حماية المستثمر بوصفه أحد الركائز الأساسية المكونة لتنظيم أسواق المال، حيث يتم تطبيق مجموعة من القوانين واللوائح والتعليمات التي تنصب في مجملها على تحقيق هذا الغرض، ولعل مبادئ الإفصاح والشفافية تأتي على رأس الأولويات الهادفة لغرض تحقيق حماية المستثمر، وفي دولة الكويت نصت الفقرة (٥) من المادة (٣) من قانون هيئة أسواق المال الكويتي رقم (٧) لسنة (٢٠١٠) على تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية. ونصت الفقرة (ب) من المادة (٨) من القانون نفسه على ضرورة تولى هيئة الأوراق تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل معها، وضمان إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية، وتنظيم ومراقبة الإفصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرون.

مشكلة الدراسة:

تلعب مهنة المحاسبة والمراجعة دوراً مهماً في رفع كفاءة أسواق رأس المال، والتأثير على قرارات المستثمرين وذلك من خلال القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات سواء عند إصدار أوراقها المالية وطرحها للبيع في اكتتاب عام أو خاص، أو عند تداولها - بعد ذلك - ببورصة الأوراق المالية، ويجب أن توفر هذه القوائم والتقارير المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية بعيداً عن المضاربة والشائعات، إلا أن



الشفافية ليست هدفاً في حد ذاتها، فهناك تكلفة تترتب على توفير المعلومات الدقيقة، وتسعى الأسواق المالية إلى التوفيق بين التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومات لخدمة مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمة المصلحة العامة.

وعليه تتجسد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس وهو: هل تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية مقبول؟ ويتفرع التساؤل الرئيس إلى التساؤلات الآتية:

١- ما مستوى الشفافية لهيكل الملكية وحقوق المستثمرين (شفافية الملكية، تركيز هيكل الملكية، إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين) في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟

٢- ما مستوى الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (اتجاهات الشركة، السياسات المحاسبية، تفصيلات السياسات المحاسبية ككل، هيكله وتعاملات الأطراف ذات العلاقة) في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟

٣- ما مستوى الشفافية لبنية مجلس الإدارة ونشاطاته (بنية مجلس الإدارة وتكوينه، دور مجلس الإدارة، حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم، تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم) في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟
أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية التي نالتها الشفافية المالية والإفصاح من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، سيما بعد بروز موضوع الشفافية في العديد من الدراسات والأبحاث العلمية والعملية التي أوصت جميعها بضرورة زيادة مستوى الشفافية والإفصاح وتتمثل الأهمية بالآتي:

- زيادة الضغوط على مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة بعد انتشار ظاهرة الإفلاس لشركات كثيرة في معظم دول العالم، وانهيار بعض الأسواق المالية نتيجة لضعف الشفافية والإفصاح.
- القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح في الوطن العربي بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص مقارنة بدول العالم المتقدمة.
- توجه دولة الكويت نحو المزيد من الشفافية المالية والإفصاح.
- الإسهام في الارتقاء بمستوى المهنة وتحسين مستوى الإفصاح والمصداقية والشفافية في القوائم المالية.



أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مستوى الشفافية لهيكل الملكية وحقوق المستثمرين (شفافية الملكية، تركيز هيكل الملكية، إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين) في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- 2- معرفة مستوى الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (اتجاهات الشركة، السياسات المحاسبية، تفاصيل السياسات المحاسبية ككل، هيكله وتعاملات الأطراف ذات العلاقة) في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- 3- بيان مستوى الشفافية لبنية مجلس الإدارة ونشاطاته (بنية مجلس الإدارة وتكوينه، دور مجلس الإدارة، حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم، تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم) في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

أولاً: الدراسات السابقة والفرضيات

(أ) الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (العلول، ٢٠١٦): مقومات الإفصاح الأساسية في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية، ومعرفة اتجاهات الإفصاح وأثرها في دعم نظام الرقابة والمساءلة، وتحديد أبعاد اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وأثرها في دعم نظام الرقابة والمساءلة، وتوصلت إلى أن هناك اهتمام من الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيير في حقوق المساهمين والسياسات المحاسبية بشكل كافٍ وإيجابي.

وتناولت دراسة (البوجي، ٢٠١٥): مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل (الإفصاح الإلكتروني) الصادر عن هيئة رأس المال الفلسطينية والذي يلزم الشركات. وتوصلت إلى عدم التزام الشركات الفلسطينية بنظام الإفصاح المعدل، كما أن الشركات لا تقصح عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء الأعضاء فيها، ومسؤولياتها وصلحياتها، كما أنها لا تقصح عن مكافآت ورواتب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية.

وهدفت دراسة (Harandi & Khanagha, 2014) إلى تقييم أثر جودة المراجعة على جودة الإفصاح في التقارير المالية؛ إذ استخدمت الدراسة سمعة المراجع وخبرته مقياساً لقياس الأثر على جودة الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين خبرة المراجع وجود الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية عينة الدراسة، كما خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين سمعة المراجع وجود الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية.



وهدفت دراسة (دحدوح، وحماده، ٢٠١٤): إلى معرفة دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية وتوصلت إلى أن الإفصاح الاختياري يسهم بشكل فعّال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات في سوق دمشق للأوراق المالية.

وهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٢): إلى تسليط الضوء على نماذج الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية وتم تطبيقها على القوائم المالية المنشورة عن سنة ٢٠١٠ من أجل تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، على النحو الذي يرفع من مستوى كفاءة سوق الأوراق المالية الذي أصبح الآن أكثر تقلباً، كما أن الإطار الاستراتيجي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية سنة ٢٠١٠ يعد خارطة طريق لترسيخ القيم الأساسية لقواعد الشفافية من أجل استعادة استقرار الثقة في السوق وخاصة بعد كم الفساد الذي ظهرت نتائجه بعد ثورة ٢٥ يناير توصلت الدراسة إلى أن قوائم الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة والزمّت بها الشركات المقيدة أوراقها بالبورصة، بالإضافة إلى الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية، تسهم في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية.

وجاءت دراسة (Kaklar et al, 2012): للتعرف على العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة أسهماً في بورصة طهران، من خلال معرفة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية، فضلاً عن معرفة العلاقة بين خبرة المراجع وجودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ضعيفة جداً بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران. وأن هناك علاقة إيجابية بين خبرة المراجع وجودة التقارير المالية.

وجاءت دراسة (Laurence & Robert, 2011) بهدف التعرف على مدى تأثير قواعد الشفافية على الاشارات المرسلّة في القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة، لما لها من تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وتأثير غير مباشر على كفاءة سوق المال.

وركزت دراسة (Philip et al, 2011) على الفرص البديلة لبيئة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ومدى تأثيرها على سوق المال، وتوصلت إلى ضرورة الاهتمام بتطوير نماذج وقوائم الإفصاح المحاسبي التي تعدّها وتشرها الشركات لأغراض تعزيز التفاعل والتعامل مع بورصة الأوراق المالية للارتقاء بنتيجة أعمالها.

وناقشت دراسة (غنيمي، ٢٠١١) الجوانب المحاسبية لممارسات إدارة الأرباح بتلك المنظمات في ظل المداخل المتعددة لهذه الممارسات التي يمكن أن تلجأ إليها إدارة المنظمة لأغراض معينة تخدم أهدافها الخاصة، كما يبرز الباحث مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه شفافية التقارير والقوائم المالية في الحد من تلك الممارسات، وتوصلت الدراسة إلى أن ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد



تلجأ إليها إدارة المنظمة لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة لأهداف المساهمين أو أي أطراف أخرى لها علاقة بمنظمة الأعمال. وأن الإطار المقترح لتحقيق الشفافية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تمارسها الإدارة لتحقيق أهدافها الخاصة، يمكن أن يتم التوصل إليه من خلال التركيز على تطوير بعض المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقياس والإفصاح المحاسبي وتطوير الإيضاحات والقوائم الملحقة أو الملاحظات الهامشية وتطوير نظم المراجعة الداخلية

وهدفت دراسة (Qingyuan Li, Tielin Wang 2010) إلى دراسة العلاقة بين شفافية الإفصاح المحاسبي المؤثر على جودة التقارير المالية وكفاءة شركات الاستثمار الصينية ومدى مساهمتها في كفاءة بورصة الأوراق المالية فيما يتعلق بالشركات المقيدة أوراقها بالبورصة وتوصلت الدراسة إلى أن نماذج الإفصاح المحاسبي تقيس درجة تفاعل المستثمرين مع البورصة لما لها من الإفصاح بعلانية تامة عن الإجابة على بعض الاسئلة التي تدور في اذهان المستثمرين.

وتناولت دراسة (Dorota & Klimczak, 2010) تطوير المحاسبة في إحدى الدول الأوروبية (بولندا) لأغراض زيادة كفاءة سوق المال بهدف عرض بيانات مالية تشير إلى موضوعية الأرباح المعلنة بالتقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى أن عرض نماذج للإفصاح المحاسبي مرفقة بالقوائم المالية تساهم في تنمية كفاءة سوق المال.

وتعرضت دراسة (George, 2008) لأهمية الإفصاح المحاسبي لقوائم الإفصاح التي أصدرتها أسواق المال بلندن لقياس مدى تأثير الإفصاح المحاسبي بشفافية وعلانية تامة على درجة كفاءة سوق المال وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بنشر تلك النماذج على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية لتحقيق مزيد من الكفاءة لأسواق المال.

(ب) فرضيات الدراسة:

من خلال تتبع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة لتطوير الفرضيات التي تحقق الاهداف تم صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية عالي لهيكل الملكية وحقوق المستثمرين (شفافية الملكية، تركيز هيكل الملكية، إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين).

الفرضية الثانية: تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية عالي وافصاح عن المعلومات (اتجاهات الشركة، السياسات المحاسبية، تفصيلات السياسات المحاسبية ككل، هيكله وتعاملات الأطراف ذات العلاقة).



الفرضية الثالثة: تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بشفافية عالية لبنية مجلس الإدارة ونشاطاته بنية مجلس الإدارة وتكوينه، دور مجلس الإدارة، حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم، تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم).

ثانيًا: الإطار النظري

ارتبط مفهوم الشفافية بالتطور الذي حدث على مهنة المحاسبة بشكل عام وتوالي المشاكل المالية العالمية وضعف الرقابة بشكل خاص، حيث إنه في أعقاب فضيحة شركة (Enron) قال مرشد الإدارة (Warren Bennis) " إن ما تحتاجه الشركات الآن أكثر من أي وقت مضى هم المديرون الذين يعرفون كيف يخلقون البنى التحتية للانفتاح" (McElroy, 2003 , p3).

وبدأ مفهوم الشفافية يأخذ حيزًا كبيرًا من الاهتمام بسبب ضغط المستثمرين في الأسواق المالية على الشركات المساهمة العامة بمزيد من الشفافية والوضوح في القوائم المالية المنشورة والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وأيضًا مطالبتهم هيئات الأسواق المالية بمزيد من الرقابة والقوانين التي تضمن العدالة لجميع المستثمرين، وذلك خوفًا من تكرار الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في عام ٢٠٠٨ بعد أن قامت الشركات الأمريكية الكبرى بإخفاء معلومات مهمة عن حجم الرهن العقاري لديها؛ الأمر الذي أدى إلى إفلاسها وتأثر جميع الأسواق المالية في العالم بها (Ahmed, 2014, 87).

مفهوم الشفافية:

عرفها كل من (Bushman & Smith , 2003) بـ"أنها توفير المعلومات ذات العلاقة والموثوقية وبشكل كاف حول المركز المالي والأداء الدوري وفرص الاستثمار والحوكمة وقيمة ومخاطرة الشركة المتداولة في السوق". وتعرف الشفافية أيضًا حسب إطار (ماكرواينوفيشن) "بأنها درجة وضوح العمليات التجارية ومصادر المعلومات المتعلقة بها الأصول والنتائج المالية، وقابليتها للمعينة والتحقيق من قبل المساهمين وأصحاب العلاقة" (McElroy, 2003, p26) وتعرف الشفافية أيضًا حسب ما أورده لجنة بازل للمراقبة المصرفية (Baste Committee on Banking Supervision) بأنها "الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات الدقيقة والموثوق بها، التي تمكن مستخدمي المعلومات المفصح عنها من تقييم دقيق للحالة المالية وعن الأداء والأنشطة التجارية والمخاطر بها (Public Disclosure and Transparency, IFC, 2006,p 4).

ويمكن تعريف الشفافية أيضًا بـ"أنها عدم ترك أي أمر من البيانات أو المعلومات خفيًا عن المستخدم النهائي للقوائم المالية والتقارير الإدارية، والشفافية كلمة مشتقة من شف أي رق حتى يرى ما تحته أي أصبح واضحًا (عبد الله، ٢٠٠٧، ص ٤).



ويشير بعض الباحثين إلى أن الشفافية هي الإفصاح العام عن معلومات موثوقة تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للشركة وإنجازاتها وأنشطتها ومخاطرها وإدارة هذه المخاطر.

ويوضح (Gray & Morris, 2007) أن الإفصاح عن المعلومات المالية في تقارير الشركة السنوية حسب المعايير المحاسبية، تلعب دورًا أساسيًا في قياس الشفافية المالية (Sung, 2008, 85).

شروط الشفافية:

1. أن تكون الشفافية في الوقت المناسب؛ إذ إن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها.
2. أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في الوقت ذاته، فهل هناك فائدة من نشر إعلانات التوظيف التي تصدر بعد تعيين الأقارب والمعارف؟!
3. أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة؟ فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون مراقب الحسابات أو تفصيل بنود على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.
4. أن يعقب الشفافية مساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية؛ بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

أهمية الإفصاح والشفافية:

يعد الإفصاح والشفافية المحور الأساسي للإشراف على الشركات؛ إذ إن الإفصاح يساعد على تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة، كما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم الأساسية وحمايتهم على أسس مدروسة ومعلن عنها مسبقًا.

وتبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بسبب قيمة المعلومات التي يتم توفيرها للمستفيدين منها سواء المستثمرين أو المساهمين أو المقرضين أو غيرهم، وأن مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية يلعب دورًا بارزًا في تخفيض حالة عدم التأكد وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء الشركات بشكل موضوعي، وتزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في عصرنا الحاضر وذلك بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال، وبعد أن أصبحت البيانات المحاسبية المنشورة مصدرًا مهمًا للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (دحوح، وحامدة، ٢٠١٤، ص ١٨٩).

وأن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية من الأسباب المهمة لحدوث انهيار



الكثير من هذه الوحدات الاقتصادية، وقد ظهر ذلك في مجموعة الآثار السلبية، وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية ومن ثم تفقد هذه المعلومات جودتها.

وأن عدم توافر شفافية المعلومات بشأن كل الأمور والإجراءات الإدارية والمالية المتصلة بالشركة، وعدم إتاحة الفرصة للمساهمين والمجتمع لمساءلة الإدارة، قد فتح الباب أمام الفساد الإداري والقرارات غير النزيهة، الذي أدى إلى الفضائح المالية في كبرى الشركات العالمية، وفقدان الثقة في آلية اختيار المديرين التنفيذيين وكبار الموظفين (الجانب الإداري) وكيفية الالتزام بالمعايير والإجراءات المحاسبية خاصة ما يتعلق بالإفصاح والشفافية. (العززي، ٢٠١٢، ٤٥)

والشفافية أيضًا وسيلة لتدعيم المساءلة والانضباط الداخلي والحوكمة الأفضل وتحسن الشفافية والمساءلة مع وجود عملية اتخاذ القرار، فإذا كانت الأفعال والقرارات مرئية ومفهومة، يمكن خفض تكلفة المراقبة، بالإضافة إلى أن الجمهور أقدر على مراقبة مؤسسات قطاع الاكتتاب العام، ليتمكن المساهمون والموظفون من تكوين فكرة أفضل عن الإدارة المؤسسية ويراقب الدائنين المقترضين بشكل كافٍ وبدرجة أكبر، ولذلك فإن القرارات السيئة لا تمر دون أن تلاحظ أو تثار حولها استفسارات وتساؤلات.

معوقات الشفافية:

على الرغم من المميزات التي تقدمها للشفافية لمستخدمي القوائم المالية إلا أنها اصطدمت بمعوقات عملية يمكن ذكرها على النحو الآتي:

- ١- التكلفة الإضافية لشفافية البيانات: يترتب على الشركة المنتجة للتقارير المالية الدقيقة تكاليف كبيرة تكون الشركة في غناء عنها، كما يؤدي المزيد من الشفافية دون سقف أو حدود إلى زيادة الأعباء على الشركات ومن ثم سيظهر أثرها في قائمة الدخل؛ الأمر الذي سيرفضه حاملو أسهم الشركة، لذلك على الشركة أن توازن بين الشفافية المرتفعة والتكلفة بحيث تلبى حاجات مستخدمي القوائم المالية ومصالحها الخاصة.
- ٢- الإضرار بالقدرة التنافسية: يؤدي المزيد من الشفافية والإفصاح إلى وضع عمليات وأنشطة الشركة أمام جميع الأطراف بما في ذلك المنافسين، والذي من المحتمل أن تستخدم تلك البيانات للإضرار بموقع الشركة التنافسي كما أنها قد تمس الملكية الفكرية أو أسرار المهنة التي من شأن الإعلان عنها إفساد الخطط المستقبلية وإفادة المنافسين على حساب مستقبل الشركة ومصالحها.
- ٣- شفافية المعلومات المهمة: إن الإفصاح عن المعلومات ذات التأثيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة واضرابات لا تتحملها الشركة، كما أن إعلانها في وقتها المناسب قد يزيد الطين بله، ولذلك تتوخى الشركات الحيلة والحذر وربما تؤخر الإعلان عن



بعض المعلومات المهمة التي ليس لها علاقة بالجانب التشغيلي للشركة خوفاً من التأثير الحاد المتوقع على الشركة وسعر أسهمها في السوق المالي.

الشفافية في القوانين الكويتية:

أفرد المشروع الكويتي بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الخاص بإنشاء هيئة سوق الكويت للأوراق المالية فصل خاص بالإفصاح عن المصالح عوضاً عن قانون (٢) لسنة ١٩٩٩؛ إذ نظم الفصل العاشر من القانون تعريف الإفصاح وأحكامه والمخاطبين بهذا الأحكام وكذلك حدد المسؤولية المدنية لصالح المتضررين، وما قننه المشرع يمثل خطوة متقدمة، إذ يعد الإفصاح أهم مظهر من مظاهر تحقيق الشفافية ويمنع تعارض المصالح (قانون هيئة أسواق المال الكويتي رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ المادة (٣) الفقرة (٥).

ومن أهم ما جاء في القانون رقم (٧) لسنة (٢٠١٠) الذي ألغي العمل بالقانون رقم (٢) لسنة (١٩٩٩) محاولة المشرع التخفيف عن العبء على الهيكل المختص بتلقي الإفصاحات، وكذلك علي الشخص المفصح، حيث ما عادت كل عملية تتغير بالنسبة (٥%) المملوكة من الشخص المطالب بالإفصاح تستدعي الإفصاح (أصبحت تسمى المصلحة محل الإفصاح)؛ إذ أصبح الإفصاح مطلوباً عند أي تغيير جوهري على قيمة المصلحة ويعد تغييراً جوهرياً في ملكية الورقة المالية المبلغ عنها أي تغيير يزيد عن (٥%) من قيمة المصلحة بخلاف القانون القديم الذي أوجب الإفصاح عن أي تغيير يطرأ علي ما نسبته (٥%) المملوكة من المطالب بالإفصاح ولو كانت تمثل فلساً واحداً يفوق (٥%) أما في القانون الجديد فصاحب المصلحة لا يفصح عن التغييرات البسيطة أو غير الجوهرية التي تقل عن نسبة (٥%) من قيمة تلك المصلحة ويبقى الإفصاح ملزماً لأي تغيير سواء كان إيجابياً بزيادة النسبة في المصلحة المطلوب الإفصاح عنها أو سلبياً عندما يؤدي التغيير إلى انخفاض المصلحة عن نسبة (٥%).

كما شدد القانون على مسؤولية المديرين في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي إذا استحدث نص جديد حيث ألزم من خلاله مديري الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي مصلحة للمدير في الأوراق المالية الخاصة بالشركة التي يعمل بها أو أي شركة زميلة أو تابعة ويسري هذا الالتزام على كل مصلحة قائمة للأقارب من الدرجة الأولى والزوج دون تحديد نسبة هذه المصلحة إلى رأس مال الشركة.

يجب على المدير بالإفصاح عن أي ممارسة لحق ممنوح له من الشركة أو أي شركة تابعة لها بأي اكتتاب في الأوراق المالية للشركة أو شركاتها التابعة أو الزميلة وكذلك يفصح عن أية ممارسة لحق ممنوح له من أي شركة أخرى بالاكتتاب في الأوراق المالية لهذه الشركة.



وقد ألزم القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ في المادة (١٠٥) الشركات المساهمة المدرجة الاحتفاظ بسجل خاص بإفصاح أعضاء مجالس الإدارات والإدارة التنفيذية والمديرين ويدرج في هذا السجل كل البيانات والمعلومات التي تقررها الهيئة، وكذلك البيانات المتعلقة بالمكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا الأخرى، وتورد هذه البيانات في تقارير الجمعية العمومية وأعطى المشرع لأصاحب الشأن حق الاطلاع على هذا السجل خلال ساعات العمل المعتادة.

ونصت الفقرتين (٢، ٣) من المادة (١٠٤) من ذات القانون بأن على البورصة المسجلة أن تعلن عن المعلومات التي تلقتها بشأن الإفصاحات عن المصالح فور تلقيها المعلومات وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

ورتب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ في المادة (١٢١) عقوبة الغرامة بشأن مخالفة أحكام الفصل العاشر الخاص بالإفصاح؛ إذ نصت المادة "يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز مائة ألف دينار كل من خالف أي أحكام الفصل العاشر في شأن الإفصاح عن المصالح".

وكذلك استحدث المشرع نصاً خاصاً قرر به قيام المسؤولية المدنية في حق المتخلف عن تطبيق أحكام الإفصاح؛ إذ نصت المادة (١٠٧) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ "يتحمل الملزم بالإفصاح المسؤولية عن أية أضرار تلحق بالهيئة أو البورصة أو الغير جراء عدم إفصاحهم عن مصالحهم وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية" وهذا يفتح الباب للمتضرر من عدم الإفصاح بالرجوع بدعوى التعويض على من أوجب عليه القانون الإفصاح عن المصلحة محل الإفصاح والمخالف لإحكام الإفصاح؛ الأمر الذي يستلزم قيام أركان المسؤولية من خطأ وضرر يلحق بالشخص المضروب وقيام العلاقة السببية من الخطأ المتمثل في مخالفة أحكام الفصل العاشر واللوائح وبين ما الحق المضروب من ضرر.

ثالثاً: قياس مستوى شفافية القوائم المالية

تم دراسة التقارير المالية السنوية للعام ٢٠١٦ للشركات عينة الدراسة البالغ عددها ٦٠ شركة (البنوك، والتأمين، النفط والغاز، والصناعة، والاستثمار، والعقار، والخدمات الأخرى) وذلك لقياس مستوى الشفافية والإفصاح عن بنود المعلومات الواردة في هذه التقارير باستخدام منهجية (Standard & Poors)، كما تم الاستعانة بهذه التقارير في استخراج البيانات المتعلقة بمتغيرات الشفافية والإفصاح بأسلوب الاستقراء والمبني على فحص التطبيق العملي للشفافية والإفصاح في سوق الكويت المالي ومقارنة النتائج المتوافرة بمنهجية (Standard & Poors) من خلال الدراسة الميدانية للحصول على البيانات الأولية من خلال القائمة التي تم تصميمها لتحقيق هدف الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي، ومن ثم استخدام برنامج حزمة التحليل الإحصائي SPSS النسخة ٢١ لتحليل



النتائج واستخراج العلاقات واختبار الفرضيات، وقد بلغ عدد الشركات عينة الدراسة ٦٠ شركة من الشركات المدرجة في سوق الكويت المالي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (١)
نوع وعدد الشركات عينة الدراسة

النسبة	العدد	القطاع
١٦,٧%	١٠	البنوك
١٦,٧%	١٠	الاستثمار
٨,٣%	٥	نفط وغاز
٨,٣%	٥	التأمين
١١,٦%	٧	عقار
١٦,٧%	١٠	صناعة
٢١,٧%	١٣	الخدمات الأخرى
١٠٠%	٦٠	المجموع

كيفية عمل المنهجية.

يعد اعتماد منهجية "Standard & Poors" للشفافية والإفصاح في تقييمه للشفافية والإفصاح للشركات المساهمة على التقارير السنوية التي يتم إعدادها بناء على معايير المحاسبة الدولية - أو بحد أدنى يتم إعدادها بما لا يعارض أي معيار من معايير المحاسبة الدولية المتفق عليها - من أهم الخصائص التي ساعدت على القبول الواسع والعالمي لتطبيق المنهجية في الأسواق العالمية الكبرى، هذا بالإضافة إلى أنها عملت على إظهار نتائجها باستخدام المنهجية وحدها وأيضًا مدمجة بالقوانين المحلية إن وجدت، إن عملية توحيد الأساس الذي سيتم عليه تقييم الشفافية والإفصاح ساعد المستثمرين في جميع أنحاء العالم على فهم وتقييم الشركات التي يرغبون في الاستثمار فيها والصادرة عن مؤسسة Standard & Poors وهذا ما سيقودنا إلى كيفية عمل المنهجية، ويمكن تقسيم طريقة عمل المنهجية إلى أربعة أقسام على النحو الآتي:

القسم الأول: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ويحتوي على ثلاثة أجزاء ضمن ٢٨ فقرة.

الجزء الأول: شفافية الملكية يحتوي ١١ فقرة.

الجزء الثاني: تركيز هيكل الملكية يتضمن ٨ فقرات.

الجزء الثالث: إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين يحتوي ٩ فقرات.

القسم الثاني: الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ويحتوي أربعة أجزاء ضمن ٣٥ فقرة.

الجزء الأول: اتجاهات الشركة ويتكون من ١٥ فقرة.

الجزء الثاني: السياسات المحاسبية ويحتوي على ٩ فقرات.

الجزء الثالث: تفاصيل السياسات المحاسبية ككل ويتضمن ثلاث فقرات.

الجزء الرابع: هيكله وتعاملات الأطراف ذات العلاقة ويتضمن ٤ فقرات.

القسم الثالث: بنية مجلس الإدارة ونشاطاته ويحتوي على أربعة أجزاء ضمن ٣٥ فقرة.



الجزء الأول: بنية مجلس الإدارة وتكوينه ويتضمن ٨ فقرات.

الجزء الثاني: دور مجلس الإدارة ويحتوي ١٢ فقرة.

الجزء الثالث: تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم ويحتوي ٦ فقرات.

الجزء الرابع: حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم ويتضمن ٩ فقرات.

وبعد الاطلاع على تقسيمات المنهجية يتبين للباحث مدى تغطية أسئلة المنهجية للتقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتركيزها على الجوانب المالية وغير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين.

استخدام المنهجية أسلوب البحث والاستكشاف عن وجود إجابات عن الأسئلة المكونة لها في التقرير السنوي للشركة المساهمة العامة.

تصنف الشركات على أساس عشري (تحول الدرجات لتكون من عشر) وتعطي درجة لكل إجابة موجودة في التقرير السنوي.

تجمع الدرجات التي تم الحصول عليها من كل سؤال بحيث يتم تجميعها أولاً لكل فرع على حدة بحيث تصبح هناك اثنتي عشرة نتيجة ومن ثم يتم تجميع نتائج الفروع المكونة لكل جزء على حدة أيضاً ومن ثم تتجمع ثلاث نتائج رئيسة وأخيراً يتم تجميعها لتعطي نتيجة تقييم الشفافية والإفصاح لتلك الشركة.

وتجدر الملاحظة إلى أن المنهجية قامت أيضاً بإصدار تقييم مركب للشفافية والإفصاح يضم أسئلة المنهجية الخاصة بها ومتطلبات الشفافية والإفصاح المعمول بها في الدول التي لديها معايير خاصة بها مما أسهم في إضافة مزيد من القوة والموضوعية إلى نتائج تقييم الشركات مع العلم أنها أبقت نتائجها قبل الدمج موجودة لمزيد من الشفافية.

مما سبق يتبين مدى سهولة مبدأ عمل هذه المنهجية وسهولة تطبيقها على الشركات المساهمة العامة في أي سوق مالي منظم في العالم فيستطيع أي مستثمر إما أن يُقيّم الشركة التي يرغب الاستثمار فيها وحده من خلال استكشاف الإجابات عن الأسئلة في التقرير السنوي أو يأخذ بنتائج المنهجية عن تلك الشركة إن وجدت ويمكن له أيضاً أن يدقق مدى صحة التقييم.

تحليل وعرض نتائج منهجية (Standard & Poors) للشفافية والإفصاح:

تم تحديد الوسط الفرضي المعياري (٢) لغايات إجراء اختبار T ولتحديد توجه الإجابة أيضاً والهدف والجدول الآتي يوضح أوزان الأجوبة وتفسيراتها وتوجهها:

جدول رقم (٢) أوزان منهجية (Standard & Poors) للشفافية والإفصاح

لا	غير متأكد	نعم	الجواب
١	٢	٣	وزن الاجابة
ان الشركة لا تفصح عن ما تضمنته الفقرة	ان الشركة لا تفصح حالياً نظراً لعدم توفر مضمون الفقرة لديها وان وجد ستقوم بالإفصاح عنه	ان الشركة تفصح عن ما تضمنته الفقرة	التفسير
اقل من ١	١ - ١,٩٩	٢,٠٠ - ٣,٠٠	درجة الاجابة
	سلبى	ايجابى	توجه الاجابة



رابعاً: تحليل نتائج التحليل الإحصائي للشفافية والإفصاح:

أ- هيكل الملكية وحقوق المستثمرين:

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هيكل الملكية وحقوق المستثمرين - شفافية الملكية

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	هل يحتوي التقرير السنوي وصفاً لأنواع أسهم الشركة (عادية، ممتازة، أو غيرها)؟	1.77	0.70	4
٢	هل يزود التقرير السنوي عن المساهمين حسب النوع؟	1.83	0.59	3
٣	هل يحتوي التقرير السنوي على عدد الأسهم العادية المصدرة؟	3.00	0.00	1
٤	هل يحتوي التقرير السنوي على عدد الأسهم العادية المصرح بها والغير المصدرة؟	3.00	0.00	1
٥	هل يحتوي التقرير السنوي على القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة؟	3.00	0.00	1
٦	هل يحتوي التقرير السنوي على القيمة الاسمية للأسهم العادية المصرح بها والغير مصدرة؟	3.00	0.00	1
٧	هل يحتوي التقرير السنوي على عدد كل من الأسهم الممتازة المصدرة والأسهم التي لا تنطوي على حقوق تصويت وغيرها من الفئات؟	2.67	0.48	2
٨	هل يحتوي التقرير السنوي على عدد الأسهم المصرح بها والغير مصدرة بتلك الأنواع في البند السابق؟	3.00	0.00	1
٩	هل يحتوي التقرير السنوي على القيمة الاسمية لكل من الأسهم الممتازة المصدرة والأسهم التي لا تنطوي على حقوق تصويت وغيرها من الفئات؟	3.00	0.00	1
١٠	هل يحتوي التقرير السنوي على القيمة الاسمية للأسهم المصرح بها والغير مصدرة بتلك الأنواع في البند السابق؟	3.00	0.00	1
١١	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن حق التصويت لكل نوع من أنواع الأسهم الموجودة لديها (عادية، ممتازة، غيرها)؟	1.67	0.63	5
2	شفافية الملكية	2.63	0.10	2

من الجدول يتبين أن المتوسط العام لشفافية الملكية بلغ (٢,٦٣) وهو أعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية وفقاً لمنهجية (Standard & Poors) البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى شفافية الملكية عالي؛ إذ حاز على ثاني أعلى وسط حسابي بالنسبة لهيكل الملكية وحقوق المستثمرين، في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,١٠) ما يشير إلى اتساق وتركز البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة؛ إذ حازت الفقرات (٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠) على وسط حسابي بلغ (٣) وهو ما يمثل أن نسبة الإفصاح لهذه الفقرات في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي بنسبة ١٠٠%، في حين حازت الفقرة (٧) على وسط حسابي بلغ (٢,٦٧) وهو أكبر من الوسط الفرضي المعتمد في الدراسة ما يشير إلى أن الشركات عينة الدراسة تفصح عن عدد كل من الأسهم الممتازة المصدرة والأسهم التي لا تنطوي على حقوق تصويت وغيرها من الفئات.

كما بينت النتائج أن الفقرة رقم (١١) المتعلقة بـ "هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن حق التصويت لكل نوع من أنواع الأسهم الموجودة لديها (عادية، ممتازة، غيرها)" حازت على أدنى وسط حسابي في المحور حيث بلغ (١,٦٧) وهو أقل من الوسط الحسابي الفرضي المعتمد البالغ (٢) مما يشير إلى أن التقارير



المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي لا تصح عن حق التصويت لكل نوع من أنواع الأسهم سواء كانت عادية أو ممتازة أو غيرها، وجاءت الفقرة (١) في المرتبة قبل الأخيرة وبوسط حسابي بلغ (١,٧٧) وهو أصغر من الوسط الفرضي المعتمد في الدراسة البالغ (٢) ما يشير إلى عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وصفاً لأنواع أسهم الشركة سواء كانت عادية، ممتازة، أو غيرها وهناك ارتباط وثيق بين الفقرة (١) والفقرة (١١) كونها تتناول أنواع الأسهم من حيث الوصف وحق التصويت، وحازت الفقرة (٢) على وسط حسابي متدني بلغ (١,٨٣) وهو أصغر من الوسط الفرضي ما يشير إلى عدم إفصاح الشركات عن أنواع المساهمين.

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هيكل الملكية وحقوق المستثمرين -تركيز هيكل الملكية

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن أكبر مساهم فيها؟	2.25	0.60	1
٢	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن أكبر ثلاثة مساهمين فيها؟	1.77	0.67	3
٣	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن أكبر خمسة مساهمين فيها؟	1.85	0.55	2
٤	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن أكبر عشرة مساهمين فيها؟	1.70	0.72	4
٥	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن المساهمين الذين يملكون أكثر من ثلاثة بالمئة؟	1.53	0.50	8
٦	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن المساهمين الذين يملكون أكثر من خمسة بالمئة؟	1.57	0.56	7
٧	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن المساهمين الذين يملكون أكثر من عشرة بالمئة؟	1.60	0.74	6
٨	هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن نسبة الملكية المزدوجة (التي يملكها أشخاص من العاملين في الشركة؟	1.67	0.54	5
3	تركيز هيكل الملكية	1.74	0.30	3

أظهرت النتائج في الجدول رقم (٤) أن المتوسط العام لتركيز هيكل الملكية بلغ (١,٧٤) وهو أصغر من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية وفقاً لمنهجية (Standard & Poors) البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى شفافية تركيز هيكل الملكية متدني حيث نال على أدنى وسط حسابي بالنسبة لهيكل الملكية وحقوق المستثمرين، في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٣٠) ما يشير إلى اتساق وتركز البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة، وحازت الفقرة (١) على وسط حسابي بلغ (٢,٢٥) وهو أكبر من الوسط الفرضي ما يشير إلى أن الشركات عينة الدراسة تفصح عن أكبر مسهم فيها فقط، في حين حازت الفقرات (٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) على متوسطات حسابية متدنية أصغر من الوسط الفرضي ما يشير إلى عدم إفصاح الشركات عينة الدراسة عن محتوى هذه الفقرات.



جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هيكل الملكية وحقوق المستثمرين - إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	هل يوجد تقويم بالمواعيد الهامة للمساعدين (جدول اجتماعات الجمعية العمومية مثلاً)؟	3.00	0.00	1
٢	هل تتم مراجعة اجتماعات المساهمين (قد تكون محاضر اجتماع)؟	3.00	0.00	1
٣	هل يوجد وصف للإجراءات المتبعة في تقديم المقترحات في اجتماعات المساهمين في مجلس الإدارة؟	2.98	0.13	2
٤	هل تفصح الشركة عن كيفية عقدها أو توقيت اجتماع الهيئة العامة غير العادي؟	3.00	0.00	1
٥	هل تفصح الشركة عن كيفية ترشيح المساهمين بأعضاء مجلس الإدارة؟	2.75	0.44	4
٦	هل يوجد وصف لعملية وضع استفسار لمجلس الإدارة؟	2.33	0.71	6
٧	هل يتضمن التقرير السنوي إشارة إلى أسس وقواعد حوكمة الشركات؟	2.87	0.34	3
٨	هل يتضمن التقرير السنوي إلى قواعد أفضل الممارسات؟	2.60	0.62	5
٩	هل تم نشر نظام الشركة المساهمة العامة الأساسي أو عقد تأسيس الشركة؟	1.37	0.58	7
1	إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين	2.66	0.16	1
2	هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	2.38	0.11	2

من الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط العام للمحور الأول المتعلق بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين والذي يحتوي على ثلاثة أقسام وهي: شفافية الملكية، وتركيز هيكل الملكية، وإجراءات التصويت واجتماعات المساهمين، بلغ (٢,٣٨) وهو أعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية وفقاً لمنهجية (Standard & Poors) البالغ (٢)؛ الأمر الذي يشير إلى أن مستوى إفصاح الشركات عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين عالي؛ إذ حاز على ثاني أعلى وسط حسابي بالنسبة لقياس الشفافية ككل، في حين نال قسم إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين على المرتبة الأولى بالنسبة لهيكل الملكية وحقوق المستثمرين بوسط حسابي بلغ (٢,٦٦) أي أن نسبة الإفصاح بلغت ٨٧%، في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,١٦) ما يشير إلى اتساق وتركز البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة، وحازت الفقرات (١، ٢، ٤) على وسط حسابي بلغ (٣) وهو ما يشير إلى أن نسبة الإفصاح لهذه الفقرات في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي بنسبة ١٠٠%، في حين حازت الفقرة (٩) على وسط حسابي بلغ (١,٣٧) وهو أصغر من الوسط الفرضي المعتمد في الدراسة ما يشير إلى أن الشركات عينة الدراسة لا تنشر نظام الشركة المساهمة العامة الأساسي أو عقد تأسيس الشركة.



ب- الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات:

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات - اتجاهات الشركة

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	هل يتضمن التقرير السنوي أية مناقشات تتم حول الاستراتيجية التي تتبعها الشركة؟	1.42	0.67	10
٢	هل يزود التقرير السنوي تفاصيل ونوع وطبيعة عمل الصناعة أو الخدمة التي تعمل بها الشركة؟	3.00	0.00	1
٣	هل تعطي الشركة لمحة عامة أو معلومات عن الاتجاهات السائدة للصناعة أو الخدمة التي تعمل بها؟	3.00	0.00	1
٤	هل يزود التقرير السنوي تفاصيل عن منتجاتها أو خدماتها المقدمة؟	3.00	0.00	1
٥	هل يزود التقرير السنوي تحليل جزئية مفصلة لخطوط الإنتاج؟	3.00	0.00	1
٦	هل تفصح الشركة عن حصتها السوقية لجزء أو لكل منتجاتها (خدماتها)؟	2.83	0.38	4
٧	هل تفصح الشركة عن تقديرات الأرباح الأساسية لبعض منتجاتها أو خدماتها بالتفصيل؟	1.50	0.75	9
٨	هل تفصح الشركة عن تقديرات الأرباح الأساسية لبعض منتجاتها أو خدماتها؟	1.62	0.49	7
٩	هل تفصح الشركة عن منتجاتها بشكل مادي	2.93	0.25	2
١٠	هل تعطي الشركة تقديرات عن حجم منتجاتها من أي نوع كان؟	1.97	0.74	5
١١	هل توضح أو تفصح الشركة عن خصائص الأصول المستخدمة؟	2.92	0.28	3
١٢	هل تفصح الشركة عن مؤشرات الكفاءة لديها (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وغيرها)؟	2.83	0.38	4
١٣	هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن مؤشرات الكفاءة ومستوياتها بالمقارنة مع شركات في نفس المجال (معياري الصناعة)؟	1.70	0.46	6
١٤	هل تفصح الشركة عن خططها الاستثمارية المزمع تنفيذها في السنوات القادمة	1.52	0.54	8
١٥	هل تفصح الشركة عن تفاصيل هذه الخطط الاستثمارية المزمع تنفيذها في السنوات القادمة؟	1.38	0.67	11
3	اتجاهات الشركة	2.31	0.16	

من الجدول رقم (٦) يتبين أن المتوسط العام لاتجاهات الشركة بلغ (٢,٣١) وهو أعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى شفافية اتجاهات الشركة عالي؛ إذ حاز على ثالث أعلى وسط حسابي بالنسبة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,١٦) ما يشير إلى اتساق وتركز البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة؛ إذ حازت الفقرات (٢، ٣، ٤، ٥) على وسط حسابي بلغ (٣) وهو ما يشير أن نسبة الإفصاح عن محتوى الفقرات في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي بنسبة ١٠٠%.

كما بينت النتائج أن الفقرات (١، ٧، ٨، ١٠، ١٣، ١٤، ١٥) حازت أوساط حسابية متدنية أصغر من الوسط الحسابي الفرضي المعتمد البالغ (٢) مما يشير إلى أن التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي لا تفصح عن محتوى هذه الفقرات.



جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات - السياسات المحاسبية

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	هل تقدم الشركة تقارير مالية على اساس ربع سنوي	3.00	0.00	1
٢	هل تناقش الشركة سياساتها المحاسبية المطبقة؟	2.98	0.13	3
٣	هل تفصح الشركة عن معايير المحاسبية المستخدمة في إعداد محاسباتها	3.00	0.00	1
٤	هل تُعد الشركة حساباتها على أساس معايير المحاسبة الدولية؟	3.00	0.00	1
٥	هل تُعد الشركة حساباتها على أساس معايير المحاسبة الوطنية؟	2.98	0.13	2
٦	هل تُعد الشركة محاسباتها بطرق بديلة على أساس معايير المحاسبة الدولية المعترف بها؟	2.93	0.36	4
٧	هل تُعد الشركة قائمة المركز المالي على أساس معايير المحاسبة الدولية المعترف بها؟	3.00	0.00	1
٨	هل تُعد الشركة قائمة الدخل على أساس معايير المحاسبة الدولية المعترف بها؟	3.00	0.00	1
٩	هل تُعد الشركة قائمة التدفقات النقدية على أساس المحاسبة الدولية المعترف بها؟	3.00	0.00	1
١٠	هل تقوم الشركة بعمل توافق (مطابقة) بين معايير المحاسبة المستخدمة محلياً مع معايير المحاسبة المعترف بها عالمياً؟	2.98	0.13	2
1	السياسات المحاسبية	2.99	0.06	1

أظهرت نتائج الجدول رقم (٧) أن المتوسط العام للسياسات المحاسبية بلغ (٢,٩٩) وهو اعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى شفافية السياسات المحاسبية عالي جداً حيث حاز على أعلى وسط حسابي بالنسبة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ما يشير إلى أن مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية عالي جداً حيث بلغت نسبة الإفصاح ٩٩%، الجدير بالذكر أن كل فقرات قسم السياسات المحاسبية حازت على متوسطات حسابية عالية جداً أعلى من الوسط الفرضي ما يعني أن الشركات عينة الدراسة تفصح عن محتوى الفقرات وبدرجة عالية.

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات - تفصيلات السياسات المحاسبية ككل

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	هل تفصح الشركة عن اسلوب تقييم الأصول؟	2.98	0.13	1
٢	هل تفصح الشركة عن معلومات عن طرق حساب إهلاك الأصول الثابتة؟	2.98	0.13	1
٣	هل تعد الشركة بيانات مالية موحدة في حال وجود شركات تابعة لها؟	2.97	0.26	2
2	تفصيلات السياسات المحاسبية ككل	2.98	0.17	2

أظهرت نتائج الجدول رقم (٨) أن المتوسط العام للسياسات المحاسبية بلغ (٢,٩٨) وهو اعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية الأمر الذي يشير إلى أن مستوى تفصيلات السياسات المحاسبية ككل عالي جداً حيث حاز على ثاني أعلى وسط حسابي بالنسبة للشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ما يشير إلى أن مستوى الإفصاح عن تفصيلات السياسات المحاسبية ككل في التقارير



المالية عالي جدًا حيث بلغت نسبة الإفصاح ٩٨%، الجدير بالذكر أن كل فقرات قسم السياسات المحاسبية حازت على متوسطات حسابية عالية جدًا أعلى من الوسط الفرضي ما يعني أن الشركات عينة الدراسة تفصح عن محتوى الفقرات وبدرجة عالية.

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات - هيكلية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتبة
١.	هل تقدم الشركة قائمة بنسب ملكياتها بالشركات التابعة لها حتى لو كانت تملك فيها حصة الأقلية؟	2.95	0.29	1
٢.	هل تفصح الشركة عن هيكل ملكية الشركات التابعة لها؟	2.00	0.26	3
٣.	هل تفصح الشركة عن صفقات ومؤامرات الأطراف ذات العلاقة؟	2.03	0.26	2
٤.	هل تفصح الشركة عن الصفقات والمعاملات التي تتم بين شركات المجموعة؟	1.12	0.45	4
٥.	لا تقوم الشركة بإعادة إنتاج (صياغة) تقرير المدقق بعد إبداء رأيه بالقوائم المالية؟	1.10	0.40	5
٦.	هل تفصح الشركة عن الأجور التي تقاضاها المدقق كأتعاب تدقيق القوائم المالية؟	1.08	0.38	6
٧.	هل تفصح الشركة عن أية أجور يتقاضاها المدقق لخدمات أخرى غير متعلقة بالتدقيق؟	1.07	0.36	7
4	هيكلية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة	1.62	0.25	
1	الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	2.42	0.09	

من الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط العام للمحور الثاني المتعلق بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات والذي يحتوي على أربعة أقسام وهي: اتجاهات الشركة والسياسات المحاسبية وتفصيلات السياسات المحاسبية ككل وهيكلية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة بلغ (٢,٤٢) وهو أعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى إفصاح الشركات عن الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات عالي حيث حاز على أعلى وسط حسابي بالنسبة لقياس الشفافية ككل، في حين نال قسم هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة على المرتبة الأخيرة بالنسبة لشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات بوسط حسابي بلغ (١,٦٢) وهو أصغر من الوسط الفرضي ما يشير إلى أن الشركات عينة الدراسة لا تفصح عن هيكلية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة، حيث حازت الفقرات (١، ٢، ٣) على اوساط حسابية مرتفعة أعلى من الوسط الفرضي، بينما نالت بقية الفقرات على متوسطات حسابية متدنية جدًا ما يشير إلى عدم إفصاح الشركات عينة الدراسة عن محتوى هذه الفقرات.



ج - بنية مجلس الإدارة ونشاطاته

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بنية مجلس الإدارة ونشاطاته - بنية مجلس الإدارة وتكوينه

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١.	هل هناك رئيس مجلس إدارة مسجل ومفصح عن اسمه؟	3.00	0.00	1
٢.	هل تفصح الشركة عن التفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة غير الاسم واللقب الوظيفي؟	1.13	0.50	6
٣.	هل يوجد قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة؟	3.00	0.00	1
٤.	هل يوجد تفاصيل عن أعضاء مجلس الإدارة غير الأسماء والألقاب الوظيفية؟	1.63	0.55	5
٥.	هل توجد تفاصيل عن الوظائف (المناصب) التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة الحاليين؟	3.00	0.00	1
٦.	هل توجد تفاصيل عن الوظائف (المناصب) السابقة التي كان أعضاء مجلس الإدارة الحاليين يعملون فيها؟	1.70	0.65	3
٧.	هل تفصح الشركة عن تاريخ انضمام الأعضاء لمجلس الإدارة؟	1.65	0.66	4
٨.	هل يوجد تصنيف لأعضاء مجلس الإدارة كمدرء تنفيذيين أو مدرء خارجيين؟	2.58	0.56	2
2	بنية مجلس الإدارة وتكوينه	2.21	0.22	2

من الجدول رقم (١٠) يتبين أن المتوسط العام لبنية مجلس الإدارة وتكوينه بلغ (٢,٢١) وهو اعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى شفافية بنية مجلس الإدارة وتكوينه متوسطة حيث حاز على ثاني أعلى وسط حسابي بالنسبة لبنية مجلس الإدارة ونشاطاته ، في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٢٢) ما يشير إلى اتساق وتركز البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة حيث حازت الفقرات (١، ٣، ٥) على وسط حسابي بلغ (٣) وهو ما يدل على أن نسبة الإفصاح لهذه الفقرات في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي بنسبة ١٠٠%.

كما بينت النتائج أن الفقرات (٢، ٤، ٦، ٧) حازت اوساط حسابية متدنية أصغر من الوسط الحسابي الفرضي المعتمد البالغ (٢) مما يشير إلى أن التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي لا تفصح عن محتوى هذه الفقرات.



جدول رقم (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بنية مجلس الإدارة ونشاطاته- دور مجلس الإدارة

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١.	هل تفصح الشركة تفاصيل عن دور مجلس الإدارة فيها؟	3.00	0.00	1
٢.	هل تم الإفصاح عن قائمة بالمهام (المسائل) الموكلة والمسندة لمجلس الإدارة؟	3.00	0.00	1
٣.	هل هناك قائمة بلجان المشكلة التابعة لمجلس الإدارة؟	2.98	0.13	2
٤.	هل تمت مراجعة محضر اجتماع مجلس الإدارة السابق؟	2.97	0.26	3
٥.	هل توجد لجنة تدقيق داخلي؟	3.00	0.00	1
٦.	هل تفصح الشركة عن أسماء أعضاء لجنة التدقيق الداخلي؟	1.67	0.51	7
٧.	هل توجد لجنة للحوافز (المكافآت)؟	2.47	0.50	5
٨.	هل تفصح الشركة عن أسماء أعضاء لجنة الحوافز (المكافآت)؟	1.53	0.60	9
٩.	هل توجد لجنة للتعيينات (الوظائف)؟	2.77	0.43	4
١٠.	هل تفصح الشركة عن أسماء أعضاء لجنة التعيينات	1.62	0.56	8
١١.	هل يوجد هناك نظام رقاب داخلي يعمل مع لجنة التدقيق؟	3.00	0.00	1
١٢.	هل توجد هناك لجنة للاستراتيجية ولجنة للاستثمار ولجنة لتمويل داخل مجلس الإدارة؟	2.00	0.49	6
1	دور مجلس الإدارة	2.50	0.11	1

يلاحظ من الجدول رقم (١١) أن المتوسط العام لدور مجلس الإدارة بلغ (٢,٥٠) وهو اعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى شفافية دور مجلس الإدارة عالية حيث حاز على أعلى وسط حسابي بالنسبة لبنية مجلس الإدارة ونشاطاته ، في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,١١) ما يشير إلى اتساق وتركز البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة حيث حازت الفقرات (١، ٢، ٥، ١١) على وسط حسابي بلغ (٣) وهو ما يعني أن نسبة الإفصاح لهذه الفقرات في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي بنسبة ١٠٠%.

كما بينت النتائج أن الفقرات (٦، ٨، ١٠) حازت اوساط حسابية متدنية أصغر من الوسط الحسابي الفرضي المعتمد البالغ (٢) مما يشير إلى أن التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي لا تفصح عن محتوى هذه الفقرات.

جدول رقم (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بنية مجلس الإدارة ونشاطاته- تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١.	هل تفصح الشركة عن ما إذا كانت تقوم بتوفير برامج تدريب لأعضاء المجلس أو عن دورات تلقاها الأعضاء؟	2.42	0.59	1
٢.	هل تفصح الشركة عن عدد الأسهم التي يملكها أعضاء المجلس فيها؟	1.27	0.55	6
٣.	هل ثمة نقاش حول عملية اتخاذ قرار بشأن مكافئة	1.77	0.53	3



الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	0.61	2.00	٤. هل تفصح الشركة عن تفاصيل رواتب أعضاء المجلس المحددة لديها بالأرقام؟
5	0.61	1.38	٥. هل تفصح الشركة عن طريقة دفع رواتب أعضاء المجلس (نقدًا أو أسهم أو غيرها)؟
4	0.57	1.52	٦. هل تفصح الشركة عن تفاصيل بشأن عملية ربط المكافآت بالأداء لأعضاء المجلس؟
4	0.31	1.73	تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم

يلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن المتوسط العام لدور مجلس الإدارة بلغ (١,٧٣) وهو أصغر من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية البالغ (٢) الأمر الذي يشير إلى أن مستوى شفافية تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم متدنية حيث حاز على أدنى وسط حسابي بالنسبة لبنية مجلس الإدارة ونشاطاته ، في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٣١) ما يشير إلى اتساق وتركز البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة حيث حازت الفقرات كلها على اوساط حسابية متدنية أصغر من الوسط الحسابي الفرضي المعتمد البالغ (٢) باستثناء الفقرة (١) مما يشير إلى أن التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي لا تفصح عن تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم.

جدول رقم (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بنية مجلس الإدارة ونشاطاته- حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١.	هل تفصح الشركة عن ما إذا كانت تقوم بتوفير برامج تدريب لأعضاء المجلس أو عن دورات تلقاها الأعضاء؟	2.43	0.65	4
٢.	هل تفصح الشركة عن عدد الأسهم التي يملكها أعضاء المجلس فيها؟	1.43	0.59	9
٣.	هل ثمة نقاش حول عملية اتخاذ القرار بشأن مكافئة أعضاء مجلس الإدارة؟	2.53	0.60	3
٤.	هل تفصح الشركة عن تفاصيل رواتب أعضاء المجلس المحددة لديها بالأرقام؟	2.55	0.59	2
٥.	هل تفصح الشركة عن طريقة دفع رواتب أعضاء المجلس (نقدًا أو أسهم أو غيرها)؟	2.42	0.70	5
٦.	هل تفصح الشركة عن تفاصيل بشأن عملية ربط المكافآت بالأداء لأعضاء المجلس؟	1.70	0.65	8
٧.	هل تفصح الشركة عن ما إذا كانت تقوم بتوفير برامج تدريب لأعضاء المجلس أو عن دورات تلقاها الأعضاء	2.62	0.52	1
٨.	هل تفصح الشركة عن عدد الأسهم التي يملكها أعضاء المجلس فيها	1.78	0.58	7
٩.	هل ثمة نقاش حول عملية اتخاذ القرار بشأن مكافئة أعضاء مجلس الإدارة؟	1.95	0.72	6
	حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم	2.15	0.30	3
	بنية مجلس الإدارة ونشاطاته	2.21	0.17	3



من الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط العام للمحور الثاني المتعلق ببنية مجلس الإدارة ونشاطاته والذي يحتوي على اربعة اقسام وهي: بنية مجلس الإدارة وتكوينه ودور مجلس الإدارة وتدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم وحوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم بلغ (٢,٢١) وهو اعلى من الوسط الفرضي المعتمد لقياس الشفافية الأمر الذي يشير إلى أن مستوى افصاح الشركات عن بنية مجلس الإدارة ونشاطاته متوسط حيث حاز على المرتبة الأخيرة من حيث الوسط حسابي بالنسبة لقياس الشفافية ككل، في حين نال قسم بنية المديرين التنفيذيين على المرتبة الثانية بالنسبة لبنية مجلس الإدارة ونشاطاته بوسط حسابي بلغ (٢,٢١) وهو أعلى من الوسط الفرضي ما يشير إلى أن الشركات عينة الدراسة تقصح عن حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم، حيث حازت الفقرات (١، ٣، ٤، ٧) على اوساط حسابية مرتفعة أعلى من الوسط الفرضي، بينما نالت بقية الفقرات على متوسطات حسابية متدنية جداً ما يشير إلى عدم افصاح الشركات عينة الدراسة عن محتوى هذه الفقرات.

جدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى القطاعات

القطاع	هيكل الملكية وحقوق المساهمين		الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات		بنية مجلس الإدارة ونشاطاته		المتوسط العام	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنوك	2.43	0.18	2.50	0.15	2.22	0.32	2.38	0.22
الاستثمار	2.36	0.11	2.43	0.13	2.25	0.22	2.35	0.15
النفط والغاز	2.41	0.06	2.38	0.03	2.09	0.05	2.30	0.04
التأمين	2.47	0.07	2.37	0.05	2.15	0.05	2.33	0.06
العقار	2.37	0.10	2.43	0.05	2.20	0.05	2.33	0.06
الصناعة	2.40	0.05	2.41	0.06	2.25	0.05	2.36	0.05
الخدمات الأخرى	2.32	0.09	2.40	0.05	2.23	0.06	2.32	0.07
المتوسط العام	2.79	0.11	2.82	0.09	2.56	0.13	2.73	0.11

يلاحظ من الجدول رقم (١٤) أن مستوى شفافية القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بلغ (٩١%)؛ إذ إن محور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات حاز على أعلى متوسط عام بلغ (٢,٨٢) أي أن مستوى افصاح وشفافية القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي لهذا المحور (٩٤%)، في حين حاز محور هيكل الملكية وحقوق المساهمين على المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (٢,٧٩) وبمستوى افصاح وشفافية بلغت نسبته (٩٣%)، وجاء محور بنية مجلس الإدارة ونشاطاته في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٢,٥٦) وبمستوى افصاح وشفافية بلغت نسبته (٨٥%).

الجدير بالذكر بالنسبة للقطاعات أن قطاع البنوك احتل المرتبة الأولى من حيث الشفافية والإفصاح بمتوسط حسابي (٢,٣٨) ونسبة (٧٩%)، وحاز على المرتبة الأولى من حيث الإفصاح عن الشفافية المالية والمعلومات بوسط حسابي (٢,٥٠) وبمعدل (٨٣%)، وعلى المرتبة الثانية من حيث الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين بوسط حسابي (٢,٤٣) ونسبة (٨١%)، في حين



حاز المرتبة الثالثة من حيث الإفصاح عن بنية مجلس الإدارة ونشاطاته بوسط حسابي بلغ (٢,٢٢) وبنسبة (٧٤%).

وجاء قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (٢,٣٦) وبنسبة (٧٩%) من حيث الإفصاح والشفافية ككل، وجاء في المرتبة الأولى من حيث الإفصاح عن بنية مجلس الإدارة ونشاطاته بمتوسط حسابي (٢,٢٥) وبنسبة (٧٥%)، وفي المرتبة الثالثة من حيث الإفصاح عن الشفافية المالية والمعلومات بوسط حسابي (٢,٤١) وبمعدل (٨٠%)، وفي المرتبة الرابعة من حيث الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين بوسط حسابي (٢,٤٠) وبنسبة (٨٠%).

في حين جاء قطاع الاستثمار بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (٢,٣٥) وبنسبة (٧٨%) من حيث الإفصاح والشفافية ككل، وجاء في المرتبة الأولى من حيث بنية مجلس الإدارة ونشاطاته بمتوسط حسابي (٢,٢٥) وبنسبة (٧٥%)، وفي المرتبة الثانية من حيث الإفصاح عن الشفافية المالية والمعلومات بوسط حسابي (٢,٤٣) وبمعدل (٨١%)، وفي المرتبة الثانية من حيث الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين بوسط حسابي (٢,٤٣) وبنسبة (٨١%).

وجاء قطاع التأمين في المرتبة الرابعة بوسط حسابي (٢,٣٣) وبنسبة (٧٧%) من حيث الإفصاح والشفافية ككل، وحاز على المرتبة الأولى من حيث هيكل الملكية وحقوق المساهمين بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وبنسبة (٨٢%)، وفي المرتبة الخامسة من حيث بنية مجلس الإدارة ونشاطاته بوسط حسابي (٢,١٥) وبمعدل (٧٢%)، وفي المرتبة الخامسة أيضًا من حيث الإفصاح والشفافية المالية عن المعلومات بوسط حسابي (٢,٣٧) وبنسبة (٧٩%).

وحاز قطاع التأمين على المرتبة الرابعة أيضًا بوسط حسابي (٢,٣٣) وبنسبة (٧٧%) من حيث الإفصاح والشفافية ككل، وحاز على المرتبة الثانية من حيث الإفصاح والشفافية المالية عن المعلومات بمتوسط حسابي (٢,٤٣) وبنسبة (٨١%)، وفي المرتبة الرابعة من حيث بنية مجلس الإدارة ونشاطاته بوسط حسابي (٢,٢٠) وبمعدل (٧٣%)، وفي المرتبة السادسة من حيث هيكل الملكية وحقوق المساهمين بوسط حسابي (٢,٣٧) وبنسبة (٧٩%).

ونال قطاع الخدمات الأخرى المرتبة الخامسة وقبل الأخيرة بوسط حسابي (٢,٣٢) وبنسبة (٧٧%) من حيث الإفصاح والشفافية ككل، وحاز على المرتبة الثانية من حيث بنية مجلس الإدارة ونشاطاته بمتوسط حسابي (٢,٢٣) وبنسبة (٧٤%)، وفي المرتبة الرابعة من حيث الإفصاح والشفافية المالية عن المعلومات بوسط حسابي (٢,٤٠) وبمعدل (٨٠%)، وفي المرتبة الأخيرة من حيث هيكل الملكية وحقوق المساهمين بوسط حسابي (٢,٣٢) وبنسبة (٧٧%).



وأخيراً جاء قطاع النفط والغاز بوسط حسابي (٢,٣٠) وبنسبة (٧٦%) من حيث الإفصاح والشفافية ككل، وحاز على المرتبة الثالثة من حيث هيكل الملكية وحقوق المساهمين بمتوسط حسابي (٢,٤١) وبنسبة (٨٠%)، وفي المرتبة الخامسة من حيث الإفصاح والشفافية المالية عن المعلومات بوسط حسابي (٢,٣٨) وبمعدل (٧٩%)، وفي المرتبة الأخيرة من بنية مجلس الإدارة ونشاطاته بوسط حسابي (٢,٠٩) وبنسبة (٧٠%).

جدول رقم (١٥) نتائج اختبار T للفرضيات:

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة [SIG]	T المحسوبة	الفرضية
رفض الفرضية العدمية	.111٠	2.38	٠,٠٠٠	26.845	الفرضية الأولى: هيكل الملكية وحقوق المساهمين
رفض الفرضية العدمية	٥.09٠	2.42	٠,٠٠٠	34.548	الفرضية الثانية: الشفافية المالية والإفصاح
رفض الفرضية العدمية	.165٠	2.21	٠,٠٠٠	10.002	الفرضية الثالثة: بنية مجلس الإدارة ونشاطاته

خامساً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- ١- ان مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت بلغ ٧٣%، وكانت أبرز الفقرات شفافية:
- ٢- تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية عالي فيما يتعلق بهيكل الملكية وحقوق المساهمين حيث بلغ مستوى الشفافية ٧٩% حيث جاء مستوى الشفافية لإجراءات التصويت واجتماعات المساهمين بالمرتبة الأولى وبنسبة ٨٩%، وجاءت شفافية الملكية بالمرتبة الثانية بنسبة ٨٨%، في حين لا تتمتع القوائم المالية للشركات عينة الدراسة بالشفافية فيما يتعلق بتركيز هيكل الملكية حيث بلغت نسبة الشفافية ٥٨% والنسبة المقبولة للشفافية (٦٧%).
- ٣- تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية عالي فيما يتعلق بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات حيث بلغ مستوى الشفافية ٨١% حيث جاء مستوى الشفافية للسياسات المحاسبية بالمرتبة الأولى وبنسبة ٩٩%، وجاءت شفافية تفصيلات السياسات المحاسبية ككل بالمرتبة الثانية بنسبة ٩٨%، وحازت شفافية اتجاهات الشركة المرتبة الثالثة وبنسبة ٧٧% في حين لا تتمتع القوائم المالية للشركات عينة الدراسة بالشفافية فيما يتعلق بهيكله وتعاملات الأطراف ذات العلاقة حيث بلغت نسبة الشفافية ٥٤% والنسبة المقبولة للشفافية (٦٧%).
- ٤- تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية عالي فيما يتعلق ببنية مجلس الإدارة ونشاطاته حيث بلغ مستوى الشفافية ٧٤% وجاء مستوى الشفافية لدور



- مجلس الإدارة بالمرتبة الأولى وبنسبة ٨٣% ، وجاءت شفافية بنية مجلس الإدارة وتكوينه بالمرتبة الثانية بنسبة ٧٤%، وحازت شفافية حوافز المديرين التنفيذيين وتقييمهم المرتبة الثالثة وبنسبة ٧٢% في حين لا تتمتع القوائم المالية للشركات عينة الدراسة بالشفافية فيما يتعلق بتدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم حيث بلغت نسبة الشفافية ٥٧% والنسبة المقبولة للشفافية (٦٧%).
- ٥- تتمتع القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بمستوى شفافية عالي حيث جاء محور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات بالمرتبة الأولى وبنسبة ٩٤%، وجاء في المرتبة الثانية شفافية هيكل الملكية وحقوق المساهمين، وجاء في المرتبة الأخيرة شفافية بنية مجلس الإدارة ونشاطاته وبنسبة ٨٥%.
- ٦- أظهرت النتائج الإحصائية أن قطاع البنوك احتل المرتبة الأولى من حيث الشفافية والإفصاح بنسبة (٧٩%)، وجاء قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية بنسبة (٧٨,٦%)، وجاء قطاع الاستثمار بالمرتبة الثالثة بنسبة (٧٨,٣%)، وجاء قطاع التأمين في المرتبة الرابعة بنسبة (٧٧,٧%)، ونال قطاع التأمين المرتبة الرابعة أيضاً بنسبة (٧٧,٧%)، وحاز قطاع الخدمات الأخرى المرتبة الخامسة بنسبة (٧٧,٣%)، وأخيراً جاء قطاع النفط والغاز بنسبة (٧٦,٧%).

ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة تعزيز وتطوير إجراءات الشفافية من خلال تطبيق المزيد من إجراءات حوكمة الشركات والتي تتعلق ببعض قواعد الإدارة السليمة للشركات المتعاملة في سوق الأوراق المالية وتعمل على رفع كفاءة طريقة الإفصاح وعرض المعلومات في الشركات.
- ٢- العمل على تنظيم وتطوير عمليات الإفصاح الملزمة عن المعلومات الأساسية على ضوء المعايير الدولية، بحيث يشمل الإفصاح على كافة المعلومات الأساسية اللازمة لحماية المستثمرين والمحافظة على الثقة في السوق المالي، وذلك مثل الإفصاح عن بنية وهيكل مجلس الإدارة ونشاطاته، والإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين وغيرها من المعلومات الضرورية في هذا الشأن.
- ٣- تعميم قواعد الشفافية والإفصاح لتشمل كافة الشركات بالإضافة إلى الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، والعمل على خلق بيئة لاستقطاب الشركات للدخول في البورصة.
- ٤- تعميم استخدام منهجية Standard & Poors لقياس الشفافية المالية والإفصاح على سوق الكويت للأوراق المالية أسوة بالأسواق التي طبقت هذه المنهجية.



المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. سوق الكويت للأوراق المالية (ابريل ٢٠٠٥)، دليل السوق. هيئة أسواق المال الكويتي.
٢. قانون الشركات التجارية الكويتي رقم (١٥) لسنة (١٩٦٠).
٣. اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال الكويتي رقم (٧) لسنة ٢٠١٠.
٤. المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم سوق الأوراق المالية كهيئة مستقلة بواسطة لجنة الأوراق المالية، الصادرة في الرابع عشر من شهر آب، ١٩٨٣.
٥. قانون هيئة أسواق المال الكويتي رقم (٧) لسنة (٢٠١٠).
٦. هيئة الأوراق المالية (٢٠٠٩) قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.
٧. إبراهيم، نبيل، (٢٠١٢)، "أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية"، وزارة التعليم العالي، أكاديمية الشروق، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مصر.
٨. البوجي، سليم ممدوح (٢٠١٥)، "مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل (الإفصاح الالكتروني): دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٩. حلمي، خالد (٢٠١٠)، "التنظيم القانوني لسوق الأوراق المالية في القانون المصري والكويتي"، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
١٠. دحدوح، حسين، وحمادة، رشا، (٢٠١٤)، " دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠- العدد (٢)، ٢٠١٤.
١١. عبد الله، فتحي (٢٠٠٧)، "العلاقة بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق ومصداقية الإبلاغ المالي في الشركات العامة الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
١٢. عضيبات، فرح (٢٠٠٩) " حوكمة البنوك في الأردن بين النص القانوني والتطبيق"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
١٣. غنيمي، سامي (٢٠١١)، " إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختبارية " مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، العدد الأول - المجلد الثاني - يناير
١٤. العلول، عبد المنعم عطا، (٢٠١٦) "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين.
١٥. العنزي، نايف عبد العزيز (٢٠١٢)، "الإفصاح وفق هيئة سوق الأوراق المالية الكويتي والأردني: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
١٦. عواد، سالم محمد (٢٠٠٩). "الأزمة المالية بين مبدأ الشفافية والإفصاح". وقائع المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول. جامعة الإسراء، عمان، الأردن ٢٨ نيسان.
١٧. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٤) مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ahmed, Sultan (2014), "To Study The Adoption Of International Accounting and Auditing Standards On Improving Corporate Governance Effectiveness in Yemeni Banks: Field Study", Ph.D. Dissertation, BAMU, Aurangabad, India.
- Dorota Dobija, Karol Marek Klimczak: (2010) "Development of accounting in Poland: Market efficiency and the value relevance of reported earnings", The International Journal of Accounting, Volume 45, Issue 3, September, Pages 356-374.
- George Iatridis (٢٠٠٨) "Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market" International Review of Financial Analysis, Volume 17, Issue 2, PP: 219-241.
- Hassan Kaklar, et, al (2012) "Audit Quality and Financial Reporting Quality: Case Tehran Stock Exchange. Innovative Journal of Business and Management 1: 3 May – June 43 – 47.



- Laurence Lescourret, Christian Y. Robert, (2011), “Transparency rules: Price formation in the presence of order referencing “Journal of Financial Markets, Volume 14, Issue 2, May, Pages 227-258.
- Philip G. Berger (2011), “Challenges and opportunities in disclosure research—A discussion of ‘the financial reporting environment”, Journal of Accounting and Economics, Volume 51, Issues 1-2, February, Pages 204-218.
- Phillips, Thomas J., Jr., Drake, Andrea, & Luehlfing, Michael S. (2010). Transparency in financial reporting: A look at rules-based versus principles-based standards. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 14 (4), 11-18.
- Qingyuan Li, Tielin Wang(2010) “Financial reporting quality and corporate investment efficiency: Chinese experience”, Nankai Business Review International Volume: 1 Issue: 2/.
- Harandi, Sara & Khanagha ,Jamal ,(2014)” Audit Quality and Disclosure Quality” Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business VOL 5, NO 7 pp248-257 November.
- Sung, C., and Jung, S., (2008),” Institutional Ownership and Accounting Transparency, Journal of Financial studies, vol. 37.